إشكالية المواطنة والتربية في المجتمع الجزائري

الأستاذ: ياسين خذارية، جامعة سوق هراس، الجزائر

الملخص:

تحاول هذه الدراسة النقدية المساهمة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي: كيف تتجلى إشكالية المواطنة في الجزائر؟ وللإجابة عن التساؤل تعتمد الدراسة أسلوب البحث عن سياق مفهوم المواطنة ودلالاته وأبعاده، كما تحاول توصيف حالة المواطنة في الجزائر وتطورها التاريخي، ناهيك عن رصد أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام تشكلها على المستوى الممارساتي، مع اقتراح إستراتيجية التربية على المواطنة لتدعيمها، ولقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المساءلة والنقد معتمدة على مرجعيات فكرية ومقترحات مستمدة من دراسة أمبريقية أجراها الباحث.

Abstract:

This study, based on argumentation and criticism, tries to answer how is the problematic of citizenship handled in Algeria? In order to find an answer, this study uses a methodological style to seek the meaning of citizenship, its implications and dimensions suggesting therefore a strategy through which we describe and analyze the situation of citizenship in Algeria. This study is built on a style of questioning and criticism that relies on intelectual references and suggestions deduced from an empirical research.

مقدّمة:

تشكلت المواطنة كمفهوم في الفضاء الغربي في رحم ذات طابع مزدوج: حركة أفكار تنظيرية تنشد الاستقلالية في أبعادها المختلفة، حركة اجتماعية وسياسية حملت على عاتقها تحويل هذه الأفكار الجديدة إلى أفق التحقق في الواقع الاجتماعي والحضاري[1] ولعلَّ من القضايا الاجتماعية والحضارية المحركة للاهتمام بقضايا المواطن والمواطنة هو ما أصبحت تمارسه الأيديولوجيا التنظيمية من قمع وتشيُّء واستلاب واستبعاد للإنسان المواطن ومصادرة حرياته الفردية وكبح مبادرته.

كما يؤكد عالم الاجتماع والخبير التربوي المغربي **مصطفى محسن*** ، وإن اختيارنا لتحليل ومعالجة المواطنة في الجزائر وإشكالياتها، مرده التناقض الصارخ بين القول والفعل، ولقد تبلورت لنا من خلال تجاربنا وملاحظاتنا العرضية للمعيش اليومي، ولأنَّ المواطنة معارف وسلوكات وقيم وممارسات، فهي لا تخلو من تصورات إزاءها تفسّر تجلياتها ومعوقاتها، والمجتمع الجزائري بوصفه مجتمعا ثالثيا لا يزال فيه الحديث عن المواطنة غامض وغير مؤسس معرفيا، كما ظلت المواطنة متغيرة على أكثر من صعيد، لذا جاءت هذه الورقة المتواضعة لتحاول الإجابة عن ماهية المواطنة ومعوقاتها في الجزائر، وإستراتيجية تدعيمها في ظل غياب الممارسة الفعلية لها، ولعلَّ أسئلة كثيرة حارقة تفرض نفسها في هذه الملاحظات النقدية التي سنخوض في إشكالياتها وفق العناصر الآتية:

أولا: في مفهوم المواطنة: أوليات عن الأبعاد والدلالات والمدارات

لقد ارتبط مفهوم المواطنة ببعض المفاهيم منها الوطن، الهوية، الانتماء، الأمة الديمقراطية والولاء، إلا أننا سنركز على تحديد المفاهيم المتصلة مباشرة بالمواطنة. فما أصل مصطلح مواطنة؟

إن لفظ مواطنة "Citizenship" للدلالة على المصطلح الغربي، حيث أثارت الترجمة العربية للمصطلح إشكالات عدة حول مدى ملائمته، ويذهب **علي**

خليفة الكواري إلى اعتبار أن الترجمة العربية المذكورة مقبولة، وهو الرأي الذي سنأخذ به في هذه الدراسة[2].

تعريف المواطنة:

أ- الوطن: إن الوطن في اللغة العربية هو مكان الإقامة ومقر الإنسان، ويوجز المفكر السوري **أديب إسحاق (1885-1956)** المعاني المتنوعة للوطن بقوله:

الأول: إنه السكن الذي فيه الغذاء والوفاء والأهل والولد.

الثاني: إنه المكان والحقوق والواجبات.

الثالث: إنه موضع السُّنة التي يعلو بها الإنسان، وتأسيسا على ذلك فليس للوطن بالمعنى الذي يقود فيه إلى المواطنة، حدود جغرافية وإنما بالحقوق والواجبات والولاء والمشاركة [3].

أما الوطنية فتعرفها **الموسوعة العربية العالمية** بأنها " **تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن** "، كما تعرف بأنها " **الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد للموت دفاعا عنهما**"[4].

ولتحديد المفهوم لمبدأ المواطنة نشير إلى التعاريف التالية:

تعرف **الموسوعة العربية العالمية** المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن"[5]. أما في قاموس علم الاجتماع فهي "علاقة تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي"[6].

ويعرفها البعض على أنها "علاقة الفرد بالوطن الذي ينتسب إليه"[7] . ونقرأ عن هذه العلاقة أنها تفرض حقوق دستورية وواجبات منصوص عليها قانونا، تهدف في جملتها إلى تحقيق مقاصد مشتركة بين الوطن والمواطنة من جهة،

وبين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى، ويرى آخرون أنها "صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية.

وتتميز بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه، وخدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها المجتمع، وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات، فهي "علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي (المواطن)، ومجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني الحماية، وأنها ذات جانبين، الأول: الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص، حيث تستعين بأرائه وتصوراته في وضع وتنفيذ تلك السياسة، والثاني: التزامه الفعال لما يترتب على ذلك من نتائج [8] .

وتعرف المواطنة من منظور سيكولوجي بأنها "الشعور بالانتماء والولاء للوطن الذي يعتبر مصدر إشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار". [9].إن الدلالات الأساسية لمفهوم المواطنة لم تتبلور بشكل متكامل إلا في الفكر السياسي والحقوقي والاجتماعي الحديث، الذي يشكل الإطار المرجعي للدولة الوطنية. كما ظهرت في المجتمعات الغربية، فالحفر والنبش في مختلف المقاربات: السوسيولوجية والأنتربولوجية والسياسة، يجعل الباحث يقر بحمولة المفاهيم المتشعبة بشتى الأبعاد والمضامين، فلقد ارتبطت فكرة المواطنة عبر تطورها التاريخي بمجموعة من القيم الفلسفية والفكرية والدينية والثقافية والاجتماعية المتباينة... مما جعل المفهوم مثارا باستمرار سياسيا، أيديولوجيا، وأكاديميا بطرح بالغ الحساسية والتعقيد، فالمعالجة المعمقة لمفهوم المواطنة تتطلب حتمية الوعي بجذوره وخلفياته ومستتبعاته الفكرية والحضارية [10].

غير أننا ولغرض منهجي صرف، سوف لن نهتم سوى بالتذكير المركَّز والمختصر، لما استقر عليه مفهوم المواطنة في الخطاب السياسي والاجتماعي والتربوي المعاصر من أبعاد و دلالات ومضامين، إنه وبفضل ما تراكم لدينا من معطيات عبر القراءات المتعددة يتضح لنا أن المواطنة هي وصف سياسي لأفراد

المجتمع المنضوين تحت دولة، فهي وضعية تسمو على الجنسية وتجعل العلاقة مع الدولة علاقة شراكة في الوطن، وعلاقة تشاركيه غير تبعية، كما تتأسس على مبدأ المساواة بين الأفراد فكل فرد مساوٍ لكل الأفراد وأنَّ التحليل المعمق يقودنا للقول: "أنها من طبيعة عقلية نقدية نفسية، بوصفها سلوك، ولقد أوضح **(أ-ل بونس)** قائلا: "... **تظهر المواطنة كمقولة سياسية وقانونية قادرة وهي تراكم مكاسب مختلف تصريحات ومواثيق حقوق الإنسان...**"[11].

ويدفعنا هذا للتأكيد على أن المواطنة انتماء واعٍ للكيان السياسي يصد عنه كل محاولة للاختراق أو التهديد، فهو كيان تؤسسه المواطنة، وهي على صلة وثيقة بمبدأ الديمقراطية، باعتبارها كما هو معلوم "حكم الشعب بالشعب"، لذا فالمواطنة لا تترسخ في سياق مجتمع ما كقيمة سوسيو ثقافية موجهة للتفكير والوجدان الفردي الجماعي ونماذج الفعل المؤسس والسلوك إلا إذا تحققت في هذا السياق أهم شروط ومستلزمات البناء المتزن المنتظم لديمقراطية تشاركية سليمة لا تمثيلية ولا صورية. وضمن مدارات المواطنة وتحولاتها حاول بعض الباحثين إبداع مفهوم مركب هو "**المواطنة المفارقة**" **(Citoyenneté différenciée)** والتي يقصد بها الرابطة القائمة على الاعتراف والاعتماد المتبادلين وهو المفهوم الذي اشتغل عليه **(شارل تايلور)** ومفهمه في كتابه الموسوم بـ "**التعددية الثقافية: الاختلاف والديمقراطية**"[12].

ومع بداية القرن الواحد والعشرين، أصبح ينظر إلى مفهوم المواطنة لكونه أفقًا يتجاوز الصيغة القانونية الحقوقية، ليتخذ معنى الحركية الاجتماعية، ومن هذا المنطق تأتي مساهمة **توماس مارشال (1893-1981)** نموذجا نظريا انطلاقا من مسعى يهدف إلى توسيع دلالاته. فكتاب **توماس مارشال** الموسوم بـ "**المواطنة والطبقة الاجتماعية**" (1950) قدم إسهاما نظريا هاما في تطور دلالة المفهوم، وتنطلق أطروحة **مارشال** من مجموعة من المكاسب التي يمكن وصفها بالملامح المطلبية كالحق في المشاركة في القرار السياسي والاجتماعي والتربوي والثقافي، وهي أسس مستحدثة موصولة بمفهوم المواطنة ودلالاتها، كما اتسعت دلالة

المفهوم أكثر مع أبحاث **جون رولز** في موضوع **العدالة الاجتماعية**[13]، ودراسة **ويل كيملك** في موضوع **التعددية الثقافية**، والتي اتجهت نحو استيعاب مفهوم المواطنة في إطار التعدد الثقافي.

أما مفهوم المواطنة في زمن العولمة ومجتمع المعلومات فلقد عرف تحولات عميقة في ضوء المتغيرات السياسية والمعرفية التي فرضتها التحولات الجارية في عالمنا فلقد أصبح للمواطنة بعدٌ عولمي، وبعدٌ اقتصادي بعدٌ سيكولوجي تربوي وبعدٌ اتصالي تواصلي، فلقد أصبحت تنعت بنعوت محددة من قبيل: المواطنة الافتراضية، المواطنة الاجتماعية، المواطنة الثقافية، المواطنة النشطة، المواطنة المتعولمة، المواطنة العالمية، المواطنة الشبكية، المواطنة التنظيمية، المواطنة النفسية...

تأسيسا على ما سبق ذكره وشرحه وطرحه حول تحولات مضامين و أبعاد المواطنة يمكننا استخلاص ما يلي:

- إن المواطنة كمفهوم معرفي مفتاحي في الفكر الاجتماعي والسياسي نشأ ونما في رحم الثقافة الغربية دون غيرها وولد مع ميلاد الدولة الحديثة، وقد صيغت على مبدأ العلمانية التي تأسست على ما يفتقدونه في الجوهر الإنساني المشترك في البنية النفسية كخاصية البشر، (الإنسان مدني بطبعه) كحب الانتماء والغيرية والمجال الحيوي والإحساس بالواجب والمسؤولية والعمل...إلخ، وإن كل هذه المعاني يمكن اختصارها في ما عبر به **التوسير** بأنَّ المواطنة هي "**الدولة الإنسان**"[14] وهي كسياسات مؤلفة من ثلاثة مبادئ (التعاقد، الانتماء، المشاركة)، ومؤسسة على قيم: الحرية المساواة، التضامن، الحس المدني...
- ارتبط ظهور المواطنة بنضال الإنسان في مختلف المراحل من أجل الاعتراف بكيانه وحقه في المشاركة في اتخاذ القرار، كما أخذ هذا النضال أشكالا متعددة يمكن وصفها بالحركات الاجتماعية المطلبية.

- إن تاريخ المواطنة في أوروبا – بعد اكتشافه – يعود إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاه من حركات النهضة والتنوير.
- إن انتقال الفرد من وضعية "التابع" إلى وضعية "المواطن" لم تكن عملية سهلة، فلقد رافق انجاز الانتقال إلى الحياة الديمقراطية التي تعد المواطنة فيها اللبنة الرئيسية، فكلاهما يحتاجان إلى ما يحفظ استمراريتهما وتجذرهما الاجتماعي من ترسانات قانونية ومساطر وآليات ومؤسسات والانتقال من مرحلة التبعية إلى مرحلة المشاركتية.
- إن المواطنة في أية دولة ما تتأثر بمستوى النضج السياسي والرقي الحضاري.
- تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه النصوص القانونية إلى قيم اجتماعية وممارسة سلوكية في الواقع.
- يكاد يحصل الاتفاق على أن المواطنة تتضمن أربعة مجالات أساسية:[15]

✓ **المجال المدني**: الحق في التعبير، المساواة، القانون، الحق في المعلومة، حق الملكية، وإبرام العقود.

✓ **المجال السياسي**: التصويت، الترسيخ، الانتخاب، المشاركة، تقلد المسؤوليات.

✓ **المجال الاجتماعي والاقتصادي**: الحق في العمل، الحق في العيش، الحق في الاستهلاك، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في الأمن، التضامن، التسامح، الحوار، التآخي.

✓ **المجال الثقافي**: الاختلاف الثقافي، التعدد الثقافي، الوعي بالرموز الثقافية والأقليات الثقافية، ويشمل أسلوب حياة وعادات سلوكية لشعب ما.

وهناك من يحدد المواطنة في خمسة أبعاد وهي:[16]

– الانتماء، الحقوق، الواجبات، المشاركة الاجتماعية، القيم العامة.

- ✓ **المجال الجمعوي:** التطوعية، التشاركية الجمعوية، الاتصال الجمعوي.

من خلال ما سبق يتحدد مفهوم المواطنة كالآتي: من نحن؟ كيف نعيش؟ كيف ستكون أجيالنا مستقبلا؟ من نعطيه ولاءنا وانتماءنا؟ وكيف نتعايش ونتفاعل مع باقي المواطنين؟ كيف نتصور المجتمع؟ وكيف نتصور مجتمعنا الجزائري؟

وقبل الخوض في إشكالية المواطنة في الجزائر يجب أن نطرح سؤالا ما، إذا كان من الممكن الحديث عن المواطنة في الحالة الجزائرية بسبب اقتران الحريات المدنية (الفردية و الجماعية بالدولة الديمقراطية). و هو سؤال مشروع يستند إلى أن ثقافة العلمنة والفردية والديمقراطية والحرية، وبالتالي ثقافة الدولة المعاصرة بكل أبعادها، لم يكن لها استعارتها من أصلها الغربي بعد الاستقلال، أي وجودها في الوجدان الجزائري العربي، وفي مخياله الاجتماعي والثقافي، وعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة كفكرة وممارسة في الجزائر متداولا على المستوى التصوري والفكري، إلا أنه يكاد يكون من المفقودات في الراهن الجزائري على مستوى الصيغ والممارسات، ذلك أن الجزائر كغيرها من البلدان العربية أُنشِئت كمزيج من المجتمع الأهلي والبيروقراطية.

ونعتقد أن الطريق إلى المواطن الجزائري الذي يكون سيد نفسه بلغة المفكر **ميشل فوكو**[17] يحتاج إلى نضالات، وإعادة نظر في المشروع المجتمعي الجزائري واستراتيجيات لتعليم المواطنة، وهنا تتجلى الحاجة إلى عدد من الآليات الثقافية والتربوية تحوِّل ما كان مجردا و نظريا إلى ثقافة مجتمعية ضمن شبكة لتعليم المواطنة تقودها الدولة بمعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية (التربية – التعليم – الحركة الجمعياتية – وسائل الإعلام – التكوين...)، وغيرها من المؤسسات السياسية والحزبية وهذا ما سنعود إلى مناقشته في ما بعد، ولكن ليس قبل أن نقدم بعض الآليات المركزية حول إشكالية المواطنة في الجزائر.

ثانيا: إشكالية المواطنة في الجزائر- ملاحظات أولية ورؤية نقدية لسياق تاريخي

إذا كان مفهوم "المواطنة" قد أصبح يدل في الخطاب الفلسفي والسياسي والاجتماعي المعاصر على منظومة من الحقوق الأساسية مثل: المساواة والحماية والأمن، وما يترتب عليها من حقوق سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية متعددة...، وإننا إذا حاولنا النبش والحفر عميقا في مسالك مختلف التمظهرات المتصلة بفكرة المواطنة في الجزائر نجدها قد عرفت نشوءا و تطورا منذ 1830 إلى يومنا هذا مع التأكيد أن المواطنة في الجزائر ظلت "**حالة مأزمية**"، كما تجسدت في الخطاب السياسي فحسب، أي أنها ظلت حبيسة القول ولم تصل إلى مرحلة الفعل، ورغم حزمة القوانين والمواثيق والمشاريع التي أصدرتها أو صادقت عليها الجزائر والمرتبطة بحق المواطنة إلا أنها بقيت رهينة الخطاب والنصوص، أما على مستوى الممارساتي ظلت مسلوبة ومنتهكة، وإجمالا يمكننا تداول المواطنة في الجزائر من خلال الملاحظات التالية:

1. اعتبرت فرنسا غالبية الجزائريين خلال المرحلة الاستعمارية رعايا لا مواطنين، وعرف هذا النظام تحت اسم "**قانون الأهالي**"، كما أنه لم يسمح للجزائريين الوصول إلى المناصب والوظائف السامية [18].
2. ورثت الجزائر بعد 1962 حالة "**دولة اللاقانون**"[19] وإلغاء ثقافة المواطنة، كما ورثت هياكل الدولة الكولونيالية، لذا فقد أنتجت الطبقة الحاكمة في الجزائر بعد الاستقلال سلوكات، واتجاهات ترفض المشاركة الحقيقية في التنمية بين أفرادها وجماعتها باستثناء نجاحها الإداري والتوسع في تكريس القطاع العام وتحويل المجتمع ومؤسساته الإدارية، السياسية، التربوية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ... لخدمة قوة الدولة أي بناء سلطة الدولة الإدارتية أكثر منها دولة سوسيولوجية أو أيديولوجية أو مدينة باسم الشرعية الثورية التي كانت بديلا عن الشرعية العقلانية، وظلت ثقافة المواطنة غائبة بعد الاستقلال وأثناء حكم الحزب الواحد.

3. ظلت مسألة الديمقراطية في الجزائر تتصدر قائمة المطالب السياسية، ومع بداية الممارسات الديمقراطية في الجزائر الذي كان بشكل رسمي مع دستور 1989، المادة 40 المرتبط بالجمعيات السياسية[20]، أما الحركة الجمعياتية في الجزائر بعد 1991 فعرفت نوعا من الانفتاح الديمقراطي السياسي، حيث تعددت تنظيماته وتكاثفت أنشطته لبلورة المطالب الاجتماعية، إلا أنها سرعان ما تلاشت وأصابها الفساد كونها افتقدت إلى الشرعية والتمثيل وسقطت بدورها في مستنقع الخطاب المداهن المتودد الخاضع للإدارة لتنتج نفس السلوكات والممارسات التي كانت تنتجها السلطة.

4. ظلت آليات التنشئة الاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري تحركها قيم العشائرية والقبلية والجهوية، وهي قيم تناقض المواطنة، كما لازال منطق الانتقاء الذاتي للعناصر البشرية المشاركة في نظام الحكم يخضع للزبونية والحزبية الضيقة ويستبعد معايير الكفاءة والمهنية والتفكير الناقد، كما ظل سلوك الإداري والسياسي في الجزائر يتسم بالولاء والطاعة العمياء والانبطاح دون مساءلة الذات ومراجعتها نقديا.

5. إن المجتمع الجزائري في الظرفية الراهنة، الذي يعيش مرحلة انتقالية من حيث أنه يتجه إلى تثبيت النظام الرأسمالي، يسعى إلى تجسيد سلوك المواطنة، وذلك يتجلى في طرائق التشريع الجديدة، والإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة منذ 1999 على جميع المستويات والأصعدة، ناهيك عن مشروع المصالحة الوطنية الذي خلَّص الجزائريين من العشرية السوداء وساهم في إعادة الأمن والطمأنينة إلى نفوس الجزائريين، هذا المشروع الذي يمكن وصفه بداعم المواطنة والذي تضمن قيم الحوار، السلم المدني، الحس المدني، كما أنتجت هذه المرحلة مجموعة من البرامج والمخططات وحزمة القوانين التي أعطت اهتماما

بالمواطنة من قبيل (قانون الأسرة، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، الدستور الجزائري...)[21].

ثالثا: المواطنة في الجزائر بين فضاء التربوي المؤسسي والمحيط الاجتماعي- عناصر نقدية لتوصيف الوضع الراهن

من المفيد أن نذكر أن حجم السؤال السابق لا يمكن لورقة محدودة كهذه أن تقدم عن إجابة مانعة، لذا سنحاول من خلال هذه الملاحظات النقدية التركيز على بعض العوائق والمشكلات الثقافية والتربوية والسوسيولوجية التي تقف عائقا لتحقيق المواطنة في المجتمع الجزائري وتصنيفها كالأتي:

أ- العوائق التربوية:

أ-1: إن الثقافة أو المعرفة المدرسية في الجزائر ما تزال في مجملها ومضامينها المعرفية وأبعادها الاجتماعية – الأيديولوجية ذات حمولة تقليدية تكرس وتروج للعديد من القيم والتصورات، وتهمل مضامين التربية عن المواطنة كالحق والواجب والسلوك المواطني.

أ-2: هشاشة الانشغال الديمقراطي لآليات التعامل والتواصل والتبادل بين أطراف المؤسسة التربوية فلا زالت المدرسة الجزائرية تتمسك بالبيداغوجيا التقليدية والمناهج التلقينية، وهي عوائق تمنع بروز وتبلور البيداغوجيا المؤسسية[22] المبنية على مفاهيم من قبيل: التعاون، التفكير المنطقي، التفكير الناقد، المشاركة، الحوار، التربية الديمقراطية، حرية المبادرة، عقلانية القرار، التشجيع على الإبداع الأدبي والفني، وترشيد وأنسنة التدخل المؤسسي لحل المشكلات العلائقية باعتماد أساليب الاتصال التنظيمي والبيداغوجي المتفتح على قيم الأنسنة والذي يمكن من فك النزاعات ومعالجة أمراض المؤسسة وتوعكاتها، بغرض تخليصها من المشكلات التربوية الراهنة كالعنف، التسيب، اللامبالاة الهدر المدرسي، الفوضى، العدوانية، والعزوف عن التعلم، واحتقار الذات العارفة ونشر قيم توافق ثقافة التربية على المواطنة من قبيل السلم، السلام، التضامن، السلوك المدني، الحب...

أ-3: اهتزاز مكانة وقيمة النظام التربوي في المجتمع، كما ترتب عن ذلك تدهور خطير لصورة المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية (المدرسة، الجامعة، مؤسسات التكوين المهني...) في الوعي المجتمعي وهذا بفعل القطيعة بين المؤسسة والمجتمع في حين كان من الضروري بناء علاقة تعاقدية تشاركية بين المؤسسات التنشِئَوية التربوية والمجتمع، لتحسين صورتها لدى الجمهور الخارجي وتحقيق دورها بوصفها مؤسسات للتكوين والتوعية والتوجيه الاجتماعي والثقافي والمهني، وليس للصعود المراتبي وآلة لتفريغ المعطلين من الشباب وإنتاج البؤس والقيم المنحرفة. لقد أصبحت المؤسسة التربوية في الجزائر غير مقتنعة ولا مقنعة بما تلقنه من معارف ومكتسبات وما تعلمه من مهارات وسلوكات وقيم مواطنية، كما ظلت تفتقد لبرامج ومناهج واستراتيجيات تدعم ثقافة المواطنة وتكوين (التلميذ – المواطن) الواعي بحقوقه وواجباته.

أما إذا انتقلنا من المؤسسة التربوية إلى المحيط الاجتماعي فإننا سنواجه مجموعة أخرى من المشكلات.

ب- عوائق سوسيوثقافية:

ب-1: إنَّ الحياة الاجتماعية في بلادنا تكابد من العلل والهزات ما يجعلها كابحة لأسباب تشكل سلوك المواطنة، فنلاحظ النزعة الانطوائية، وهذا ما أنتج تمظهرات سلوكية غير سوية معادية للسلوك المواطني و قيمه لدى المواطن (الانسحاب – اللامبالاة – اللامشاركة – عدم الإحساس المجتمعي – الاِغتراب – الهجرة...).

ب-2: تراجع دور الأسرة في بناء الفرد ونموه نموا نفسيا واجتماعيا وتشكيل شخصية الطفل/ مواطن الغد.

ب-3: أزمة الهوية الوطنية ومسألة الانتماء الحضاري لدى المواطن الجزائري.

ب-4: التخلف الاجتماعي والفوضى التي يعيشها المواطن في ظل الأزمات المتعددة (أزمة السكن، البطالة، الفقر، انعدام العدالة...).

ب-5: تزايد صور ومظاهر الفساد في جميع المجالات، ما يفقد المواطن شعوره بالانتماء لوطنه الذي هو من أهم القيم التي تقوم عليها المواطنة، مما يساهم في ظهور ما يمكن أن نسميه "**بالمواطنة غير متوازنة**"[23] .

رابعا: نحو إستراتيجية عقلانية وحداثية لتدعيم المواطنة في الجزائر- مقترحات الباحث

إذا كنا في العناصر السابقة، لم نركز على الجوانب المرتبطة بالإشكالية المطروحة فلأن هدفنا المنهجي كما أشرنا هو إثارة بعض الجوانب والأبعاد دون غيرها، وذلك مرده محدودية حجم الورقة، وسنقدم فيما يلي بعض ما يمكن فتحه من أفاق وتوفيره من شروط وإمكانات لتعليم المواطنة في الجزائر و خاصة لدى فئة الشباب، كون تعليمها أصبح في الظرفية الراهنة ملحاحية ومطلب اجتماعي ينطلق من بناء المشروع المجتمعي الذي ظل مغيبا، فتعليم المواطنة أصبح مدخلا رئيسيا لتأصيل ثقافة الحق والحوار والاختلاف وعيا وممارسة، ونعني بالرؤية الإستراتيجية لتدعيم المواطنة امتلاك كل من الدولة، المؤسسات، المجتمع المدني، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، النخب والمواطنين أفاقا واسعة على المدى البعيد لمفهوم المواطنة وضرورة المشاركة الواسعة من أجل تعليمها وتربيتها، كما نعني ضرورة فهمهم لجميع المعطيات التاريخية والثقافية والهوياتية والاجتماعية، ولذا يقترح الباحث ما يلي:

- التفكير في تجديد آليات وفلسفة المؤسسة التربوية وترشيدها وأنسنة علاقتها مع مختلف شركائها، وتحفيز فعاليتها.
- تكوين المورد البشري (المدرس – المستشار التربوي – الناظر...) لتعميق معارفه البيداغوجية والسيكولوجية وإنماء قدراته وكفاءته لممارسة وظيفته التربوية والتوجيهية، لما يحقق فاعليته في تعليم المواطنة لدى المتعلمين لأجل بناء مدرسة جزائرية مواطنة.
- توفير المناخات الضرورية للتحديث والبناء الديمقراطي والبحث المنهج لتحقيق محاولة الوصول إلى بيداغوجيا اجتماعية، توافقية وعقدية تراعي التنوع والتعدد والاختلاف.

- التفكير في إعادة بناء مشروع المجتمع الجزائري الجديد من خلال فتح فضاء النقاش و تحديد تراتبية دقيقة لأدوار المواطنة، وذلك بإشراك كل الهيئات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وما يهم ليس السياسية ذاتها وإنما هو الفعل الذي يترتب عن السياسة **"تشكيل الوعي"** لأنه مفتاح مفهمه الإنسان الجزائري والدافع الوحيد لتشكيل سلوكات حضارية مواطنية.
- بلورة فلسفة جديدة للعمل المدني في الجزائر قوامها تأسيس نظرة إيجابية إلى تأهيل المواطن الجزائري، رؤية تراعي الخصوصية والهوية والقيم والرموز الثقافية والثوابت الوطنية، ولا تهمل مستجدات الحاضر وتأثيراته العلمية والتكنولوجية، والحس في كثير من الرهانات المدنية لإنجاح الإصلاحات والمخططات الرامية لتحقيق التنمية البشرية، العدالة الاجتماعية، السلوك المدني، الوئام المصالحة الوطنية...، وتخليص المجتمع من المشكلات الاجتماعية كالتعصب، التطرف، الفقر، الأمية، التهميش، الاستبعاد الاجتماعي والعنف...
- تثمين الفلسفة المدنية التي باشرها رئيس الجمهورية في إصلاحاته، والمبنية على دعم الدولة وإرادتها في تشجيع العمل الجمعوي والاستماع للمواطن وإشراكه في القرارات السياسية والاجتماعية والمشاريع التي تصب في خدمة التنمية المستديمة.
- محاربة الأمراض الاجتماعية التي نخرت المجتمع، وذلك من خلال بلورة استراتيجيات وقائية للحد منها، كونها تشكل خطرا على الأمن والسلم والاستقرار الاجتماعي لتكريس قيم الحاكمية والديمقراطية والمواطنة الايجابية في المجتمع.
- إعادة تشغيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أصبحت معطلة وذلك من خلال اعتماد رؤية إستراتيجية هادفة، تؤطرها خطة دقيقة المنطلقات و الغايات[24]، وتحكمها معرفة عميقة بواقع المواطن ومشاكله المتنوعة، فالإستراتيجية يجب أن تقوم على أسس علمية وتدابير موضوعية بعيدا عن

منطلق القضاء والقدر الرائج لدى تصورات الأفراد والمجتمع في الجزائر، وإشراك المؤسسات الإعلامية الاتصالية لزرع ثقافة التسامح والحوار، واستنبات قيم المواطنة وبالتالي تأهيل الإنسان الجزائري.

- إقرار نظام المساءلة والمحاسبة للمسؤول الجزائري والإداري لتخليص المجتمع من آفة الفساد المركب، الذي أصبح ينخر جسم المجتمع الجزائري ويساهم في إنتاج السلوك العنيف ضد الأفراد والدولة (النهب، الاختلاسات، التعدي على الملك العام وهي سلوكات تعيق المواطنة).
- إلزام المؤسسات التعليمية (المدرسة – المعاهد – الجامعات) على الاهتمام بالنشاطات التربوية والعلمية والثقافية والندوات التاريخية لتعزيز مكانة الوطن ورموزه في نفوس الطلاب وتنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي لوطننا عربيا وإفريقيا وعالميا، بصورة تزرع الفخر والاعتزاز لدى النشء.
- تعليم المواطن وتوجيهه من خلال قنوات الاتصال الاجتماعي عبر مؤسسات التنشؤوية (وسائل الإعلام، الخطاب المسجدي، الندوات، ملتقيات، حملات توعوية وتحسيسية بأهمية القيم وتعزيز ثقافة الاحتفال بالمناسبات الوطنية والأعياد الدينية...) وزرع القيم المتداولة في مقررات وبرامج لأن تأسيس المواطنة لا يكون إلا بتربية الناس على المواطنة فالإنسان لا يلد مواطنا وإنما يكتسب المواطنة.

❖ **هوامش البحث:**

(1) أحمد كرومي، **الحداثة، المواطنة والحقل الفقهي: عناصر من أجل مقاربة إشكالية**، مجلة دفاتر ،إنسانيات ، مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، ع3، وهران، الجزائر، 2012، ص 17.

* أستاذ بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط، من السوسيولوجيين المغاربة النشطين، مشتغل منذ سنوات على الخطاب التربوي وباحث في الخطاب الإصلاحي التربوي والتحديث والتحوّل الديمقراطي في المغرب المعاصر، له العديد من المؤلفات والمقالات المتصلة بالتربية على المواطنة. للمزيد أُنظر: نور الدين الزاهي، **المدخل لعلم الاجتماع المغربي**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2011.

(2) برقوق عبد الرحمان، العيدي صونيا، **الفرد في المجتمع الجزائري هل هو مواطن؟**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص، الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، بسكرة، الجزائر ص233.

(3) سهيل عروسي، **من قضايا الفكر السياسي، المواطنة –نموذجا –**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ص 13.

(4) الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، 1996، ص 110.

(5) عبد الله لبوز، **قيم المواطنة المعبر عنها عند مدرسي المواد الاجتماعية وعلاقتها باتجاهاتهم نحو المنهاج الدراسي ودافعيتهم للتدريس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس التربوي (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011، ص73.

(6) أماني محمد طه، فاروق جعفر عبد الحكيم، **تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2013، ص 18.

(7) بوفلجة غيات وآخرون، **إشكالية المواطنة في المدرسة الجزائرية**، منشورات مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية، دار القدس العربي، ط1، وهران، الجزائر، ص 75.

(8) المرجع السابق، ص 75.

(9) المرجع السابق، ص 75.

(10) مصطفى محسن، **المدرسة المواطنة ومنظومة القيم الاجتماعية –المقومات والوظائف وآفاق التطوير والتجديد**، مجلة عالم التربية، ع 21، منشورات عالم التربية، ط1، المغرب، 2012، ص ص 126-127 - بتصرف.

(11) محمد مصطفى القباج، **مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة**، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، 2006 ، ص 130.

(12) المرجع السابق، ص 133.

(13) المرجع السابق، ص 134.

(14) أماني محمد طه، فاروق جعفر عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

(15) مصطفى محسن (تأطير وإشراف): **البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان – التربية على التوجيه وعلى المواطنة – تدريس مادة الشأن المحلي بالمدرسة المغربية**، دراسات ميدانية، مجلة عالم التربية، ع 15، منشورات عالم التربية، المغرب، 2004، ص 411.

(16) المرجع السابق، ص 411 - بتصرف.

(17) فرحاتي العربي، **المجتمع المدني والمواطنة، أية علاقة**؟ بحث في ضوء الوضع العربي الراهن، أعمال الملتقى المغاربي، المجتمع المدني والمواطنة (غير منشورة)، جامعة محمد الشريف مساعدية، ديسمبر 2014.

(18) بوبكر بوخريسة، **الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع5، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007، ص 175.

(19) المرجع السابق ، ص 176.

(20) المرجع السابق، ص 181.

(21) خذايرية ياسين، **المصالحة الوطنية كإستراتيجية لتدعيم المواطنة في الجزائر**، أعمال الملتقى المغاربي، المجتمع المدني والمواطنة (غير منشورة)، جامعة محمد الشريف مساعدية، ديسمبر 2014.

(22) مصطفى محسن، **إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي**، مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، ع 15، المغرب، 2004 – بتصرف.

(23) أمحمد مالكي، **المواطنة في المغرب العربي- من أجل تصورات جديدة للمواطنة، مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع 9، 2012، ص ص 2-3-بتصرف.

(24) مصطفى محسن، **نحن والتنوير: عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط 1، 2006، بتصرف.